تمثيل المحاميات في مجلس النقابة وفروعها لا يتناسب مع عددهن

فارس لـ«الوطن»: بطالة لدى عدد كبير من المحامين وبعضهم ليس لديه سوى وكالة أو وكالتين سنوياً

» ٤٠ ألف محام في سورية وهو رقم كبير مقارنة بفرص وحجم العمل

» حالتا تزوير فقط لوكالات قضائية شهرياً

| محمد منار حميجو

كشف نقيب المحامين الفراس فارس أنه توجد بطالة عند عدد كبير من المحامين حتى إن الكثير منهم ليس لديه وكالات في السنة سوى وكالة أو وكالتين وإن بعضهم لا يعمل نهائياً، مشيراً إلى أن عدد المحامين حالياً تجاوز ٤٠ ألفاً وهذا يعتبر رقماً كبيراً مقارنة مع توافر فرص وحجم العمل.

وفي تصريح لـ«الوطن» رأى فارس أن نسبة التمثيل للمحاميات في مجالس فروع النقابة لا تتناسب مع عددهن ومكانتهن في مجالس الفروع ولا في عضوية المؤتمر ولا في مجلس النقابة، معرباً عن أمله بأن يكون هناك تمثيل أكبر لهن بما يتناسب مع عدد المحاميات ومكانتهن.

وبيّن فارس أنه لا يمانع بأن يكون هناك رئيسات فروع للنقابة وخصوصاً أنه سابقاً كان هناك رئيسة سابقة لفرع النقابة في اللاذقية، مشيراً إلى أنه حالياً لا يوجد أي محامية كرئيسة فرع ولا يوجد تمثيل للمحاميات حالياً في مجلس النقابة وخصوصاً أن عدد المحاميات في سورية كبير، ومؤكداً أنه يوجد تمثيل للمحاميات في نصف فروع النقابة بالمحافظات بوجود محامية في كل مجلس.

علماً أن نقابة المحامين نشرت جدول أسماء المحامين في كل فروع النقابة في المحافظات فبلغ عدد المحاميات في سورية ١٢٠٣٦ محامية حسب الجدول منهن ٨٣٤٥ أساتذة و٣٦٩١ متمرنات.

وفيما يتعلق بموضوع تزوير الوكالات القضائية التي تصدرها النقابة كشف فارس أن حالات التزوير انخفضت كثيراً بعدما تم إصدار النموذج الجديد للوكالات وأنه شهرياً يتم ضبط حالتي تزوير تقريباً فقط، مؤكداً أنه لا يوجد حالياً أي دراسة لرفع أسعار الوكالات.

ولفت فارس إلى أن هناك تشدداً في مسألة معاقبة المحامين الذين يرتكبون مخالفات مسلكية وقانونية.

وبالنسبة للامتحان الخاص بالانتساب للنقابة بين أن السبت القادم سيكون هناك اجتماع في مجلس النقابة لتحديد موعد الامتحان ومناقشة آلية تطوير الامتحان وضبطه أكثر حتى يحقق الغايات المرجوة منه، معتبراً أنه أصبح هناك استغلال من بعض الأشخاص وذلك بأن يتاجروا ببيع ملخصات وبالتالي فإن مجلس النقابة في اجتماعه القادم سوف يناقش هذه المواضيع وكيفية تطوير الأسئلة.

وبالنسبة لـ٤٠ ألف محام في سورية وهو رقم كبير مقارنة بفرص وحجم العمل ورداً على سؤال حول القرار الذي أصدره وزير العدل الذي اعتبر كل الجنح المنصوص عنها بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٨ جريمة شائنة، توقع فارس أن هذا التعميم جاء ليضبط الأسواق والسيطرة على الأسعار أكثر فيها وكذلك بسبب المخالفات المتكررة إضافة إلى منع المتاجرة بالمواد المدعومة.

وأصدر وزير العدل قراراً تضمن أنه تعدل الفقرة «ه» من المادة الأولى من القرار رقم ١٤١١ والصادر في عام ٢٠١٤ المتضمن الجرائم الشائنة والمخلة بالثقة العامة لتصبح كما يلي: جميع الجنح المنصوص عنها بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١ المتضمن حماية المستهلك.

تسرب طلاب في التعليم المهني يسبب خسارة مبالغ كبيرة

زريفة لـ«الوطن»: تنفيذ ٨ مشاريع والعمل على ٢٨ مشروعاً وفق المرسوم رقم ٢٨

| حمص- نبال إبراهيم

أكد مدير التربية المساعد لشؤون التعليم المهني في حمص ميسم زريفة لـ«الوطن» أهمية القانون رقم ٣٨ لعام ٢٠٢١ الذي أصدره السيد الرئيس بشار الأسد بخصوص تحويل المدارس المهنية إلى مراكز تدريب إنتاج بهدف إكساب الطلاب المهارات المطلوبة في سوق العمل عن طريق التدريب في بيئة عمل حقيقية، منوهاً بالصلاحيات الواسعة التي أعطاها القانون لمديري الثانويات المهنية لتنفيذ مشاريع عملية حقيقية تمكن الطالب من زيادة مهاراته العملية والانخراط بالعمل الحقيقي والانتقال من مرحلة التطبيق التدريبي إلى مرحلة التطبيق العملي.

وأشار إلى أنه انطلاقاً من أهمية ربط التعليم بسوق العمل وإكساب طلاب التعليم المهني الخبرة العملية وبناءً على تعليمات القانون تعمل مديرية التربية على توقيع عقود عمل جديدة مع جامعة البعث وقطاعات عديدة أخرى بمجالات الصيانة والإصلاح المختلفة مثل التبريد والتكييف واللحام والتشكيل وصيانة المقاعد، مؤكداً أن الإمكانيات متوافرة في الثانويات المهنية بالمحافظة لتحويلها لمراكز إنتاج تفيد المجتمع وتساعد في إعادة الاعمار.

وكشف زريفة عن أنه تم مؤخراً التوقيع على عقد لصيانة شبكة تسخين المياه للوحدة السكنية الجامعية رقم ١١ خلال مدة تنفيذ ٧٥ يوماً مع ثانوية الشهيد أيهم ديوب المهنية، مشيراً إلى هذا المشروع هو أول مشروع على مستوى القطر بعد صدور القانون ٣٨ تنفذه ثانوية أيهم ديوب المهنية في تربية حمص بقيمة ٦٠ مليون ليرة سورية ومزايا القانون والرد على استفساراتهم حول آلية العمل.

وأضاف: إن ثانوية أيهم ديوب المهنية قامت بإجراء صيانات إسعافية بعدة مدارس تابعة لمديرية التربية وإجراء تركيب مكيفات بعدة مدارس أيضاً على نظام الفاتورة حيث بلغت قيمة الأعمال المنفذة قرابة ٢١ مليون ليرة سورية، كما تقوم الثانوية بدراسة إمكانية تنفيذ عقد لتركيب تجهزات خاصة بمنظومة كهروضوئية لتأمين التغذية الكهربائية بالتجهيزات الخاصة بمركز الشبكات بجامعة البعث وإعداد دراسة جدوى اقتصادية لإمكانية إنشاء خط لإنتاج البرادات العاملة على الطاقة الشمسية وتنفيذ عقد لمصلحة نقابة النقل البري لصناعة مقاعد للمسافرين في الكراج.

ونوه بأنه تم التعميم على كل الشركات والمؤسسات العامة في طرطوس للقيام بالمهام والأعمال التي يمكن لثانويات التعليم المهني القيام بها سواء لإنتاج منتجات لمصلحة القطاع العام أو لجهة إجراء أعمال الصيانة والإصلاح عن طريق التعاقد، لافتاً إلى أنه تم عقد عدة اجتماعات مع مديري الثانويات المهنية لشرح أهداف القانون والرد على استفساراتهم حول آلية العمل.

وأضاف: إن ثانوية أيهم ديوب المهنية قامت بإجراء صيانات إسعافية بعدة مدارس تابعة لمديرية التربية وإجراء تركيب مكيفات بعدة مدارس أيضاً على نظام الفاتورة حيث بلغت قيمة الأعمال المنفذة قرابة ٢١ مليون ليرة سورية، كما تقوم الثانوية بدراسة إمكانية تنفيذ عقد لتركيب تجهزات خاصة بمنظومة كهروضوئية لتأمين التغذية الكهربائية بالتجهيزات الخاصة بمركز الشبكات بجامعة البعث وإعداد دراسة جدوى اقتصادية لإمكانية إنشاء خط لإنتاج البرادات العاملة على الطاقة الشمسية وتنفيذ عقد لمصلحة نقابة النقل البري لصناعة مقاعد للمسافرين في الكراج.

ولفت زريفة إلى أن هذه العقود والمشاريع فرصة لتدريب الطلاب بشكل عملي وحقيقي على دارات حقيقية في السوق تؤهلهم لدخول سوق العمل مباشرة وتطوير قدراتهم النظرية التي يكتسبونها من مخابر الثانوية، منوهاً بأن هذا العقد هو التجربة الأولى للثانوية وفق القانون الجديد لكن ليس التجربة الأولى للثانوية حيث إن الثانوية نفذت عقدي صيانة وفق القانون القديم أحدهما في مبنى المحافظة والآخر في مديرية التربية، مشدداً على أهمية دعم الجهات العامة للتعليم المهني عبر التعاقد مع مديرية التربية.

وأشار زريفة إلى أنه تم إنجاز ما يزيد على ٨ مشاريع إنتاجية من دائرة التعليم المهني حتى تاريخه منها مشروع صيانة التدفئة المركزية في مبنى المحافظة ومديرية التربية بحمص ومشروع تصنيع نحو ٦ آلاف كمامة في ثانوية سمير علي محمود، ومشروع صيانة المكيفات في كل المدارس المهنية ومشروع تصنيع المقاعد المدرسية والأثاث المدرسي لكل الثانويات والمدارس، وتصنيع يراد منزلي في ثانوية أيهم ديوب المهنية وتصنيع منظمات وروافع جهد في ثانويتي أيهم ديوب وأيهم إبراهيم المهنية، ومشاريع صيانة المعهد التقاني للاقتصاد المنزلي (شبكات كهربائية ونوافذ ألمنيوم وأبواب خشبية) وصيانة مولدات كهربائية في ثانوية القبو المهنية.

ولفت إلى أنه سيتم العمل على إنجاز نحو ٣٨ مشروعاً من خلال المرسوم رقم ٣٨ منها مشروع تفصيل وخياطة لباس عملي للمدرسين والطلاب وتفصيل مريول ملابس لطلاب رياض الأطفال وتصميم وخياطة ملابس لكل أفراد العائلة وتصميم شراشف للمشافي الحكومية وفتح دورات تعليمية للحلاقة والتجميل في ثانوية أيمن السليمان وجهاد قدور إضافة إلى مركزي حلاقة وتجميل في المدرستين، ومشروع تصنيع كل أنواع المنظفات والمعقمات وتركيب كاميرات مراقبة وأجهزة إنذار وصيانة الحواسيب المكتبية والمحمولة والتعاقد مع شركات لإدارة الشبكات الحاسوبية لديها وتمديدها وصيانتها وتركيب وصيانة كل أنواع شبكات التدفئة المركزية سواء بالماء الساخن أو البخار وصيانة وتصنيع المراجل البخارية وتركيب وصيانة التمديدات للمياه الحلوة والمالحة (التمديدات الصحية) وتركيب وصيانة المكيفات المنزلية ومكيفات السيارات وصيانة البرادات وتصنيع بعض أنواع اللوالب والمسننات وصيانة محركات الديزل والبنزين والفحص الفني لبعض أنواع السيارات على أجهزة الحاسوب وصيانة بعض محركات للآليات الزراعية والمعدات الزراعية وتصنيع وتركيب كل أنواع الأبواب والنوافذ الحديدية وتصنيع كل أنواع خزانات المياه والوقود المعدنية وغيرها من المشاريع الإنتاجية.

وأشار زريفة إلى الصعوبات التي يعاني منها التعليم المهني من أهمها تسرب عدد كبير من الطلاب خارج هذا التعليم بعد أن تكلف مبالغ كبيرة من أجل التدريب وبالتالي خسارة أدوات تدريب وأجور مدربين ومستلزمات تدريب من دون فائدة، وعدم وجود أفق اجتماعي مشجع لخريجي هذا التعليم من حيث الهيكلية الاجتماعية ونمط تفكير القطاع الخاص والأعمال في نظام التوظيف في المؤسسات الخاصة والذي مازال يعتمد على أنظمة قديمة وعدم إخضاع هذا القطاع إلى مقياس العمل الاجتماعي والمهني والتقويم السليم، إضافة إلى ضعف أداء الكادر التدريبي وعدم متابعته لمستجدات التقدم الصناعي وأساليب التدريب ونمط العيش الذي مازال يعتمد نفسياً وحياتياً على وظيفة الدولة أو الحكومة.

هل وصل التزوير إلى «المقابر»؟!

في حادثة غريبة.. محامٍ لـ«الوطن»: شاهدة لمتوفاة بأحد مقابر دمشق تبين أنها دُفنت خارج القطر ورفعنا دعوى أمام القضاء لتثبيت الملكية؟!

مدير مكتب دفن الموتى بدمشق: حالات التزوير نادرة جداً.. لدينا سجلات موثقة ومن حق المواطن اللجوء إلى القضاء

| فادي بك الشريف

أكدت مصادر خاصة لـ«الوطن» وجود حالات لقيام أشخاص بتزوير قبور بعض المواطنين والتلاعب بالأرقام، لتؤكد إحدى المحاميات التي تواصلت معها «الوطن» عن توكيلها بقضية متابعة حصولهم على ملكيتهم لـ٤ قبور تعود لعائلة واحدة، ما دفعها إلى رفع دعوى أمام القضاء لتثبيت ملكية المالكين الحقيقيين للقبور بعدما تبين أن أحد القبور وضع عليه شاهدة لاسم متوفاة وهي غير موجودة في القبر وتبين أنها دفنت خارج القطر.

وأوضحت المحامية أن الشكوك تدور حول تواطؤ أحد حفاري القبور مع أحد الأشخاص، لتغيير اسم الشاهدة وتدوين اسم مغاير عليها، مضيفة: عندما تم فتح القبر من أصحابه الحقيقيين لدفن قريب لديهم، ورد اتصال هاتفي لحفار القبور يطلب منه التواصل إعادة إغلاق القبر، وعند استفسار أصحاب القبر عن الأسباب، كان الجواب أن هناك خطأ في ملكية القبر وأن عليهم أن يلجؤوا إلى القضاء لتثبيت ملكيتهم له.

وبحسب المحامية فإن تكلفة القبور الـ٤ يصل إلى الـ٤٠ مليون ليرة، مؤكدة أن الأمر يتابع في القضاء المختص.

» لا دراسة لرفع الرسوم.. و١٠ آلاف وفاة في العام

وبعد التواصل مع مدير مكتب دفن الموتى في محافظة دمشق فراس إبراهيم أكد لـ«الوطن» أن حالات التزوير الخاصة بالقبور تعتبر نادرة جداً، مبيناً أن من حق أي مواطن اللجوء إلى القضاء للحصول على حقه إن كان حقاً هناك تزوير، لكن لدى المديرية سجلات موثقة، والقبر يعتبر بمنزلة الهوية الشخصية، موضحاً أن القضاء في نهاية المطاف يعود إلى سجلات المديرية الرسمية ويستند إليها.

وأشار إبراهيم إلى أن وضع المديرية مستقر ولا يوجد أي إشكاليات أو خلل، وأكثر المشاكل يعود لوجود قبور لعدد من المواطنين ليس لديه قبور وبحاجة إلى تخصيص جديد من المحافظ، مضيفاً: بهذه الحالة يكون المواطن حصل عليه بطريقة غير شرعية عن طريق الاتفاق مع أحد الحفارين.

وفي سياق متصل، وعلى الرغم من الارتفاع الكبير لتكاليف ومستلزمات الدفن، نفى مدير مكتب دفن الموتى أي توجه لرفع أسعار القبور خلال الوقت الراهن، مؤكداً أن أجور الخدمات المقدمة على ما هي عليه من دون أي تغيير، ولم يصدر أي قرار بتعديل الأسعار.

وبحسب إبراهيم فإن تكليف تخصيص القبر في (نجها) تقدر بنحو ١٦٠ ألف ليرة (ثمن القبر)، إضافة إلى رسوم دفن تصل إلى ١٢٠ ألف ليرة، لتصل التكلفة كاملة إلى ٢٨٠ ألف ليرة.

وأكد مدير مكتب دفن الموتى أن عدد المقابر في العاصمة يصل إلى نحو ١٦٠ ألف قبر، ويصل عدد المقابر إلى نحو الـ٣٠ مقبرة، بينما عدد حالات الوفاة السنوية تصل إلى ١٠ آلاف حالة وفاة على مدار العام.

مضيفاً: هناك ١٢ ألف قبر في مقبرة نجها، ٤ آلاف منها جاهزة للدفن، و٤ آلاف قبر أخرى قيد التنفيذ، و٤ آلاف متبقية سيتم تنفيذهم خلال الفترة القادمة بالتعاقد مع إحدى مؤسسات القطاع الخاص (مؤسسة إنشائية).

إبراهيم في تصريح سابق لـ«الوطن» أكد أنه لا يوجد أي متاجرة في المقابر وخاصة في ظل عدم وجود البيع بالنسبة للمحافظة، ويمكن التنازل فقط عن طريق حكم المحكمة، ويأتي جاهزاً للمحافظة.

مركز النفايات الصلبة في طرطوس إلى مستثمر خاص وعماله خائفون على مصيرهم

اتحاد العمال: رفعنا كتاباً للاتحاد العام بخصوص العمال وننتظر الرد

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

مازالت الروائح الكريهة تنتشر في موقع مكب النفايات الصلبة (القمامة) بوادي الهدة والمناطق المحيطة به بسبب المرفوضات من القمامة التي لا تتم معالجتها وبسبب عملية تخمير المواد العضوية في ساحات الإنضاج وهذان السببان لم يعالجا إلا جزئياً من خلال محاولة الطمر اليومي للمرفوضات وذلك رغم الوعود التي أعطيت، كما أن عدم معالجة المشكلات والصعوبات التي تواجهها الوحدات الإدارية في نقل وترحيل القمامة من مكباتها إلى مركز وادي الهدة يساهم في تفاقم تلك المشكلات وتداعياتها على الصحة العامة والبيئة..

هذا الواقع المؤلم وأمور عديدة أخرى دفعت المحافظة للتوجه إلى إعطاء هذا المكب أو ما يسمى (المركز) بكل معداته وآلاته وآلياته وعماله لأحد المستثمرين، حيث يتم حالياً تسليمه الموقع وفق محاضر خطية من قبل مديرية النفايات الصلبة بالمحافظة وسط اعتراض وشكاوى من العمال المعينين فيه بموجب مسابقة واختبار خوفاً على مصيرهم..

وتلقت «الوطن» شكوى من العمال قالوا فيها: نحن العاملين في معمل النفايات الصلبة بوادي الهدة قرب يحمور نسأل المسؤولين لماذا لم يتم تثبيتنا حتى الآن ولماذا لم يمنحونا طبيعة عملنا منذ عدة أشهر ولماذا يتأخر الراتب لأكثر من شهرين بداية كل عام دون معرفة السبب ولماذا حوافزنا معدومة والمبيت المخصص لنا لا يأتي إلا مرة أو مرتين في الأسبوع؟ وما هو مصيرنا كمتعاقدين مع الدولة.. وأين سنذهب في ظل إعطاء المشروع لمستثمر؟ ولماذا لم يتحسن العمل في المركز دون إعطائه لمستثمر خاص؟

رد المحافظة

مدير النفايات الصلبة في أمانة سر المحافظة وسام عيسى بين في رده على هذه الشكوى لـ«الوطن» أن المحافظة سعت منذ عام ٢٠١٤ إلى معالجة مشكلة المكبات العشوائية في المحافظة من خلال تشغيل معمل وادي الهدة حيث تم إغلاق ٣٠مكباً عشوائياً تستقبل ٨٠ بالمئة من قمامة المحافظة وتمت المباشرة بتأهيل بعض المكبات مثل صافيتا وعين الزرقا من خلال التعاقد مع شركة الطرق وحالياً سيتم تأهيل مكب القدموس قبل نهاية العام من خلال الإعانة الممنوحة من الوزارة.

وأوضح أن تشغيل هذا المعمل رتب أعباء مادية (رواتب عمال ومحروقات وصيانة... إلخ)، وبناء على توجيهات الحكومة تم طرح المعمل للاستثمار الأمر الذي يحسن المعالجة ويوفر نفقات مادية فضلا عن إعطاء المستثمر حرية التطوير وقد تم التعاقد مع أحد المستثمرين وتم تصديق العقد ويتم حالياً تسليمه موقع العمل.

أما بالنسبة للعمال فقد تركت حرية التعاقد مع المستثمر للعمال الراغبين بذلك وباقي العمال ستتم الاستفادة منهم في محطات الترحيل والفائض ستتم الاستفادة منه في الوحدات الإدارية التي تعاني من نقص في عدد العمال وحسب مكان إقامة العامل.

وبخصوص رواتب العمال أكد عيسى أنهم يتقاضونها بشكل شهري كما يتم منح العمال وجبة غذائية بقيمة٣٠٠ل.س بيضاً يومياً، أما اللباس لهم فيتم بشكل سنوي وحالياً العقد المبرم مع شركة وسيم للباس ٢٠٢٢ قيد التصديق في المكتب التنفيذي.

أما بالنسبة لطبيعة العمل فيوجد تأخير بصرفها بسبب نقص الاعتمادات المرصدة نتيجة ما رتبه مرسوم منح التعويض على أساس الراتب الحالي وتتم إضافة الاعتمادات حالياً في وزارة المالية وبمجرد صدور قرار وزير المالية سيتم صرفها للعمال.

اتحاد العمال يتابع

رئيس اتحاد عمال طرطوس أحمد خليل ورئيس نقابة عمال الدولة والبلديات علي زينب شرحا المتابعات التي قاما بها بخصوص هذه القضية وأكدا الحرص الشديد من الاتحاد على الحفاظ على حقوق العمال البالغ عددهم أكثر من ٢٨٠ عاملاً، وأوضحا أنه تم رفع كتاب من اتحاد طرطوس للمكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال تضمن شرحاً لأوضاع العمال وكيفية المحافظة عليهم وعلى حقوقهم ومازال الاتحاد بانتظار الرد.

ورداً على سؤال يتعلق بمبررات اعطاء المركز لمستثمر قال عيسى: كان التوجه العام للحكومة تفعيل الاستثمار في قطاع النفايات الصلبة بهدف تخفيف كلف التشغيل ونتيجة ارتفاع تكاليف إنشاء معامل معالجة متطورة وقد تم تقديم عدة عروض لإنشاء معامل معالجة يتم من خلالها انتاج الطاقة وتم تقديم كل التسهيلات من قبل المحافظة والوزارة ولكن للأسف كانت كافة العروض غير جدية

وعليه تم طرح المعمل الحالي للاستثمار والتشغيل مع تحميل المتعهد كافة الكلف من محروقات وصيانة وبيد عاملة مع امكانية التطوير بموافقة الإدارة وذلك لمدة خمس سنوات مقابل دفع بدل مادي للمحافظة وتحسين المعالجة من خلال زيادة الفرز وإنتاج السماد ومعالجة الرشاحة وتحقيق كافة الشروط البيئة وتحقيق كل الشروط الخاصة بالعمال من لباس واجور وكل مايتعلق بالعمال من حرية العامل التعاقد مع المتعهد أو يتم الاستفادة منه في محطات الترحيل او بعض الوحدات الإدارية ذات الحاجة مع مراعاة قرب العمال من الوحدات الادارية لتخفيف أعباء النقل مع الاحتفاظ بكل حقوقهم.